

سياسة وزارة الزراعة لإدارة أراضي المحررات  
م. نزار الوحيدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ورقة عمل بعنوان

سياسة وزارة الزراعة لإدارة أراضي المحررات

مقدمة إلى مؤتمر

رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على

قطاع غزة

المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية

2010/5/24-23

مقدمة من:

م. نزار عبد العزيز الوحيدي

الإدارة العامة للتخطيط والسياسات - وزارة الزراعة

الفلسطينية

مايو 2010

آثار الحرب والحصار



رؤية تنموية لمواجهة

## الملخص:

شهدت الأيام الأولى من العام 2009م نهاية حرب الفرقان، والتي كان من أبرز جرائمها تجريف الأراضي الزراعية على طول خط التماس، واتضح رؤية العدو الصهيوني والتي تؤكد أنها تسعى إلى تجويع الشعب الفلسطيني عبر خلق حالة من انعدام الأمن الغذائي تسهل ابتزاز قراره السياسي الفلسطيني وإرباك حسابات حكومة التغيير والإصلاح، والتي جاءت ببرنامج اقتصادي واضح المعالم يسعى إلى بناء اقتصاد فلسطيني حر ومستقل، يتحرر من تبعات اتفاقية باريس الاقتصادية، وكان من أعمدة هذا الاقتصاد قيام صناعة زراعية فاعلة، تحقق وفرة في الإنتاج، وتمتد إلى استراتيجيات الحكومة المختلفة، والتي تضع استدامة الموارد الطبيعية سواء كمساحة أو قدرة إنتاجية نصب عينها، ونحن هنا نسلط الضوء على واحدة من سياسات الوزارة للمهتمين بالموارد الطبيعية وإدارتها في فلسفة التخطيط والإدارة بوزارة الزراعة.

وكان لا بد للوزارة أن تتجه إلى الموارد الأرضية البعيدة عن المناطق الحدودية المستهدفة بشكل يومي بغية تجنب المشاريع الاستراتيجية أية خسائر أو معوقات أو تعطيل للعمل والإنتاج. ولهذا نجد أن وزارة الزراعة سعت لتطوير السياسات الزراعية التي تحقق استراتيجيتها في إدارة الأراضي الجديدة التي دخلت الإنتاج الزراعي بعد تحريرها، ومن أهم تلك السياسات كان رسم هيكليّة التركيب المحصولي لتلك المناطق وسياسة تقنين ضخ المياه وسياسة منع الحفر العشوائي للآبار وسياسة ضبط الحفر وتجريف التربة لأغراض البناء وسياسات بيئية لحماية التنوع الحيوي في مناطق المحررات إضافة إلى كون الوزارة شريكا في حماية المخطط الإقليمي لقطاع غزة، وموجها للجهات التي تستخدم أو تطور أو تستفيد من الأراضي الجديدة.

إن سياسات الوزارة المختلفة تعنى بإدارة مستدامة وتطوير للموارد وحماية للمستهلك وتأمينا للغذاء، وهو ما كان سببا وراء هذه الورقة التي تهدف لقراءة السياسات الزراعية لإدارة أراضي المحررات.

ولا يفوتنا أن ننوه إلى التعاون والتنسيق القائم بين وزارة الزراعة والوزارات والمؤسسات الحكومية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة أراضي المحررات فهناك برامج التأجير للجمعيات الزراعية والمشاريع التي تقدمها الدول المانحة كجمعية الرحمة العالمية الكويتية وجمعية الصلاح الإسلامية والإدارة العامة للمحررات.

## الواقع السياسي والجغرافي لقطاع غزة

يعلم الجميع أن وجود قطاع غزة وبناءه الجيوسياس كان نتاجا لنكبة عام 1948م وأن هذا الواقع الذي كان من المفروض أن ينتهي إلى تحرير لكامل تراب فلسطين وعودة إلى الوطن استمر في وجود قوى عالمية معادية لحقوقنا وفي حالة عربية لا يمكن معها تحقيق أي تقدم في اتجاه التحرير أو العودة، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الاكتظاظ السكاني وضغط هائل على الموارد الطبيعية أدى إلى استنفادها وتدهورها السريع والحاد، وما نتج عن ذلك من واقع صحي واجتماعي واقتصادي وسياسي معقد ويوصف في البحوث العالمية على أنه من الأشد سوء في العالم كما سيأتي لاحقا.

### الموقع العام لقطاع غزة:

يقع قطاع غزة في الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وهو قطعة مستطيلة الشكل تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كيلومتر، ومن الشرق إلى الغرب بمسافة تتراوح ما بين 6-12 كيلومتر، وبمساحة إجمالية تقدر 365 كيلومتر مربعاً، يحده من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق أراضي فلسطين المحتلة عام 1948 م ومن الجنوب مصر.

### الطبوغرافية:

سطح قطاع غزة مستو بشكل عام إذ يتراوح ارتفاعه ما بين 20 - 40 متراً في معظم مناطقه مع وجود ثلاثة سلاسل من التلال الممتدة من الشمال إلى الجنوب يصل ارتفاع بعضها عن سطح البحر إلى 85 متراً شرق مدينة غزة و 70 متراً شرق بيت حانون.

### الواقع الديموجرافي (السكان):

يقدر عدد سكان غزة الآن بحوالي 1.8 مليون مواطن، يسكنون في خمس محافظات، هي: محافظة الشمال ومحافظة غزة ومحافظة الوسطى ومحافظة خانينونس ومحافظة رفح.

### الواقع السياسي:

عشية الخامس عشر من أيار "مايو" للعام 1948 م وبعد انتهاء الحرب، أصبح قطاع غزة وحدة جغرافية صغيرة لا تزيد مساحتها عن 365 كيلومتر مربع، ومحاصرة من الجهات الثلاث، الشمال والجنوب والشرق، وتم فصله عن الكيان الأم فلسطين والتي أقيم عليها كيان سياسي للعصابات الصهيونية، بقرار من الأمم المتحدة والتي هيمنت عليها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وبين عشية وضحاها ارتفع عدد سكان قطاع غزة من قرابة مائتي ألف مواطن إلى ما يربو على أربع مئة ألف، كنتيجة طبيعية لتهجير سكان القرى المجاورة وبعض المدن المحتلة التي طرد أهلها قسراً باتجاه قطاع غزة، في واحدة من المراحل التي كانت تهدف آنذاك إلى طرد كامل الشعب الفلسطيني من أرضه، وبناء الكيان الصهيوني على كامل ترابه، ولم يعترف بهذا الكيان الجديد ولم يتم تعريفه كدولة ذات سيادة أو أنه جزء من الوطن الأم إلا في ثقافتنا نحن الفلسطينيين، وظل يترنح ما بين إدارة دولية إلى إدارة مصرية ثم احتلال صهيوني لمرتين أولاهما عام 1956 م وثانيهما عام 1957 م حتى قيام سلطة الحكم الذاتي عام 1994م، لم تأخذ هي الأخرى الاعتراف الدولي اللائق ككيان مستقل وحر، الأمر الذي فجر الانتفاضة الثانية "غنتفاضة الأقصى" وما تبعها من حصار ثم حرب غاشمة عام 2009 م جعلت الحكومة الفلسطينية في غزة تتبنى سياسات تتلاءم مع فكرها المقاوم وتنتهج سياسات توجه الواقع الفلسطيني نحو

استقلال قراره السياسي وحماية مقدراته بجهده الذاتي، وهذا ما يقف وراء كل سياسات وزارة الزراعة كما سنرى.

### واقع الاستيطان في غزة قبل التحرير:

عام 1994 وبعد اتفاق أوسلو أُقيم على أراضي غزة والضفة الغربية نظام سياسي جديد هو عبارة عن سلطة وطنية فلسطينية غير كاملة السيادة تعنى بتنظيم وإدارة الشؤون المدنية لسكان المناطق المحتلة، وتداخلت الصلاحيات بعد ذلك في ظل مجموعة من المشاكل والأخطاء والممارسات السلبية للسلطة والتي أضيفت إلى ضبابية وعدم وضوح الاتفاقات ذاتها، واستقواء الكيان الصهيوني في ظل غياب الدور العربي وعدم التوازن في الحكم على الأمور من جانب النظام الدولي الجديد غير المعني اصلا بقضية فلسطين أو شعبها، وفرض على السلطة التنسيق الكامل مع الكيان الصهيوني وتم تأجيل النظر في القضايا الرئيسية لمرحلة الحل النهائي، الأمر الذي سمح للمستوطنين الصهاينة بتوسيع مستوطناتهم بدعاوى مختلفة ومختلقة، كان الهدف الرئيس من وراء هذا التوسع الاستيطاني وابتلاع المزيد من الأراضي فرض واقع سياسي وجغرافي يستحيل تغييره، بالإضافة إلى الدور السياسي والعسكري والأمني الذي بنيت على أساسه معظم المستوطنات، فهي عبارة عن سلسلة ومن المستوطنات تشكل أولاً مانعا لقيام أي كيان فلسطيني مستقبلي موحد، وتمنع التواصل الجغرافي مع العالم العربي سواء مصر في حالة قطاع غزة أو الأردن في حالة الضفة الغربية المحتلة، إلا أن الواقع المعقد لتمدد السكان في رفح فرض نوعا من الجغرافية السياسية التي أحبطت مخططات العسكريين الصهاينة إلى حد بعيد، بالإضافة إلى الانتفاضة وما قدمه الشعب من تضحيات في سبيل التخلص من هذه المستوطنات وتصحيح أخطاء المفاوضات الفلسطينية سواء في أوسلو أو ما تلاها من اتفاقيات كانت تخرج في كل مرة ما سبقها من اتفاقات عن سياقها وتفرغها من مضمونها لتصبح بعد ذلك متاهة سياسية لا مخرج منها، إلا أن تطور المقاومة وتغير أساليبها أجبر الكيان الصهيوني على الاندحار وترك مشروعه الاستيطاني مرغما الأمر لتديرها بعد ذلك الحكومة العاشرة لمصلحة الوطن ومواطنيه.

## إستراتيجيات الوزارة تجاه التحديات التي تواجه القطاع الزراعي:

- زيادة القدرة على تنمية الموارد وبخاصة المياه،
- توفير الغذاء في ظل الحصار
- الموازنة مع المتغيرات المحلية والإقليمية،
- اللحاق بالتطورات التكنولوجية المتسارعة،
- تحقيق التوازن بين المنظورين القومي والمحلي في تخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والزراعية،
- زيادة فاعلية مؤسسات المزارعين وبخاصة صغارهم في تدعيم أنشطة الإنتاج والتسويق وتوفير الغذاء،
- زيادة جاذبية الاستثمار الزراعي في بعده العربي، "تجربة الرحمة الكويتية ونجاحها نموذجا"
- تحسين الأحوال المعيشية لسكان المناطق الحدودية من المزارعين،
- وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق العربية والدولية .

أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي "في قطاع غزة":

#### المشاكل والمعوقات السياسية:

- الحصار المطبق والإغلاق المستمر على غزة
- الاستيطان وانتزاع الملكية على الأراضي في الضفة.
- إغلاق مناطق التماس والحدودية
- منع الصيد والإبحار في البحر المتوسط أو الاستفادة من الموارد الطبيعية في البحر الميت
- محدودية الأراضي الزراعية وموارد المياه،
- تملح وتدهور الخصوبة في الأراضي الزراعية،
- التغيرات المناخية غير الملائمة،

#### مشاكل اقتصادية:

- ضعف التكامل النباتي الحيواني،
- نقص الأعلاف الحيوانية،
- صعوبات التمويل والتسويق لصغار المزارعين
- صغر الحيازات وتفتتها،

تدني مستويات الإنتاجية في الزراعات.

تبين نتائج تحليل الواقع الزراعي لقطاع غزة اتجاهات استغلال الموارد الطبيعية في فلسطين، ، اتجاهات النمو السكاني وآثارها، الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة، الأهداف والخطط والبرامج في إطار تلك الاستراتيجيات والسياسات الاستراتيجية والسياسات، وأهم المشاكل والمعوقات التي تقف أمامها.

ويتبين من تحليل اتجاهات استغلال الموارد الطبيعية انخفاض الأراضي الزراعية في جميع محافظات قطاع غزة، وذلك لعدة عوامل من أهمها التوسع العمراني والخدمي والصناعي على حساب الأراضي الزراعية بالإضافة لتجريف الأراضي الزراعية أو عدم القدرة على الوصول إليها.

هذا إلى جانب تزايد المشاكل المرتبطة باستخدامات الموارد المائية التي تعتبر العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية في فلسطين، وهي العنصر الأكثر ندرة. وتشير الإحصاءات إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني في الوطن رغم محدودية الموارد الطبيعية وبخاصة موارد المياه والأراضي، الأمر الذي أدى إلى استمرار انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ومن المياه المتاحة. حتى وصل إلى أدنى حد في العالم.

## السياسات الوطنية للتنمية الزراعية المستدامة في المحررات:

تعتبر سياسات الوزارة استنباطا وتطبيقا لسياسات الحكومة الفلسطينية المنتخبة وتقوم على رزمة من السياسات المستندة أساسا إلى الفكر المقاوم ونهج التحرر الذي تتبناه الحكومة مثل:

سياسة الاقتصاد الزراعي المقاوم ودعم المنتج المحلي

سياسة إحلال الواردات

إنتاج مستلزمات الإنتاج

من هذه النقاط الأساسية التي رسمتها الوزارة كان الانطلاق نحو زراعة المستوطنات وبناء نظام زراعي مستدام عليها وهو الذي بدأت وزارة الزراعة في تطبيقه عبر مجموعة المشاريع التوجيهية والإرشادية

كانت هذه المشاريع جزء من سياسة الوزارة الرامية إلى التعليم والتدريب بالنموذج

وإن نجاح النموذج هو أفضل وسيلة لنقل المعرفة وتغيير القناعات والترغيب بسياسات الوزارة دون إرغام المزارعين

لقد أثبت هذا النموذج نجاحه وجدواه بما وجناه من تحول تجاه إنتاج ما شاهده المزارعون في محطات الوزارة مثل:

التوجه للزراعة العضوية وإنتاج الكومبوست

الاستزراع السمكي وزراعة الفطر وزراعة النباتات الطبية والعطرية

انتشار المشاتل التي تعمل بأسلوب وزارة الزراعة

اتباع تعليمات الوزارة في برنامج إحلال الواردات

تنبثق سياسات وأهداف وبرامج الوزارة مع إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة للعقدتين القادمين والتي بدأت عام 2009م وتستمر حتى عام 2025م، مما يشكل مناخاً ملائمة لتنفيذ تلك الإستراتيجية . وترتكز السياسات والأهداف والخطط على تحسين الإنتاج من السلع الزراعية والغذائية لتلبية متطلبات الأسواق المحلية ولا تمنع من إمكانية إنتاج المحاصيل التصديرية في حدود ما يتفق مع استراتيجية التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وعلاقة ذلك باسياسات الاقتصادية للحكومة ووزارة الزراعة تحديداً.

1. تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية وتحسين الميزان التجاري،

2. تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين،

3. تطوير الانتاج الزراعي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي،

4. عبر الآتي:

• الاستثمار الاقتصادي والمرشد للموارد الطبيعية،

• توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي،

• زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي، حماية البيئة،

• تطوير البحوث الزراعية،

• تحسين كفاءة استغلال الأراضي والمياه،

• تحسين مستوى معيشة المواطنين،

• زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية والبرامج الموجهة لمحاربة الفقر،

• تحسين معدلات النمو الاقتصادي في محيط الفقراء .

وتحقيقاً لتلك الأهداف والخطط يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الوطنية العديد من البرامج والمشروعات في مجالات

• الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي،

• قطاعات الزراعة المطرية و المروية،

• البناء المؤسسي وتطوير المصادر الطبيعية،

• حماية الغطاء النباتي والحياة البرية، مكافحة الفقر،

• دعم و تطوير قدرات المزارعين،

• تطوير التسويق والتجارة الزراعية،

• تطوير البنية التحتية الزراعية، تحسين الإنتاجية،

• خفض تكاليف الإنتاج، تحديث وتطوير النظم الزراعية،

• والتصنيع الزراعي الريفي .



## المشاكل والمعوقات التي تقف أمام تنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة:

- الحصار الصهيوني للقطاع
- الحرب والتجريف وتدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي
- منع استيراد مستلزمات الإنتاج
- إغلاق المعابر مع جمهورية مصر العربية
- الحصار البحري الخانق
- قلة الأراضي الزراعية ومياه الري،
- الإجراءات الصهيونية في المناطق الحدودية "مناطق التماس"
- عدم توفير التمويل،
- ضعف أنشطة التسويق الزراعي، صغر الحيازات الزراعية،
- ارتفاع الكثافة السكانية.

## المستوطنات في قطاع غزة:

في الخامس من حزيران عام 1967 م اجتاحت القوات الصهيونية قطاع غزة، وبدأت في فرض نظام حكم عسكري دموي أعطى للحاكم العسكري حرية اتخاذ أي قرار عسكري أو سياسي أو اجتماعي يخدم تثبيت وجود المستوطنين الصهاينة على أرض قطاع غزة، ويسمح للحاكم العسكري مصادرة أي أرض يريدونها بحجة "أمن إسرائيل المزعوم"، مستفيدين من واقع ملكية الأرض كما سيأتي لاحقاً، وتوزيع السكان المكثف على مناطق محدودة في تكتلات عمرانية غير متصلة ببعضها البعض، وكان من أعمالهم فيها أن بدؤوا بإنشاء مواقع ونقاط تمرکز عسكرية بترحيل المواطنين باتجاه سيناء والأردن، واعتبرت المناطق المحاذية لخط الهدنة والمواصي والساحل مناطق عسكرية مغلقة لا يسمح فيها بالتجول أو الإقامة، وبدأ بعد ذلك ما اكتشف بأنه مستوطنات لأغراض غير عسكرية أو أمنية (خريطة رقم 1) ،بدأت مساحات المستوطنات بعدة دونمات ثم انتهت إلى 59 كيلومترا مربعا ونسبة 11.7 % من إجمالي مساحة القطاع يضاف إليها مناطق ممنوعة ومغلقة تحيط بالمستوطنات لتزيد مساحتها إلى حوالي 107 كيلومترات مربعة ونسبة حوالي 30 % من إجمالي مساحة القطاع.

### خريطة رقم : (1) مواقع المستوطنات المحررة في قطاع غزة



تسعى وزارة الزراعة جاهدة ومنذ الحكومة العاشرة إلى تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، إدراكاً منها لواقع البيئة الهش في قطاع غزة على وجه الخصوص، الأمر الذي يقتضي أن لا تستخدم الأراضي والمياه خارج قدرات مواردها "أو أكثر مما يجب" حسب ما هو معلوم بالضرورة من إمكانيات هذه الموارد، والتي كانت عرضة وعلى مدى العقود الست الماضية للاستنزاف والتبديد، دون أدنى احتياط لبقاء الموارد للأجيال القادمة.

وكان تحرير المستوطنات من برائث الاحتلال أحد التحديات التي واجهتها الوزارة خاصة حيث ينظر الكثيرون من غير أهل الاختصاص على أن عملية الاستفادة من هذه الأراضي يجب أن تكون على غرار ما قام الاحتلال به ، وهو أمر غير منطقي، لعدة أسباب منها:

1. كان الاحتلال غير معني باستخدام الأمثل أو الإدارة المستدامة لهذه الموارد المائية أو الأرضية،
2. كان الاحتلال يستطيع تصدير كل ما ينتج من هذه الأراضي، بعكس ما كان ولا يزال يفرض علينا من إغلاق أو قيود أو احتكار لمنتجاتنا الوطنية.
3. الاستثمار الزراعي في هذه المناطق لمحاصيل غير تصديرية يخلق أزمة للمزارع الفلسطيني، وتتسبب في انهيار الأسعار وتلف المنتجات.

### الأراضي وأنماط الملكية ودوره في الاستيطان في قطاع غزة:

يوجد في قطاع غزة أربعة أنماط من الملكيات هي:

- أراضي مسجلة "طابو" ومساحتها 18800 دونم ونسبته 51.5 % من مساحة القطاع.
- أراضي أوقاف إسلامية ومساحتها 7000 دونم ونسبتها 2.0 % من مساحة القطاع.
- أراضي مالية وهي أراضي بئر السبع ومساحتها 8000 دونم ونسبتها 22 % من مساحة القطاع.
- أراضي حكومية ومساحتها 50000 دونم نسبتها 13.5 % من مساحة القطاع، ولكن أقيم على 45000 دونم منها أحياء سكنية ومشروعات زراعية وما بقي منها لا تزيد نسبته عن 5 % من الأراضي الحكومية المتفرقة في محافظات القطاع الخمس.

حقق هذا التباين من أنماط الملكية بالإضافة إلى المناطق غير المأهولة كالكثبان الرملية الساحلية والأراضي الزراعية غير المأهولة ما كان يصبو إليه الاحتلال من اغتصاب للأراضي واستيطان. وكان نتاج هذا سلسلة من المستوطنات امتدت من الشمال إلى أقصى الجنوب، وهي كما سيأتي لاحقاً. يضاف إلى هذا الأراضي الصفراء التي كانت السيادة فيها للعدو الصهيوني والتي أصبحت بعد انتفاضة الأقصى ضمن نفوذ المستوطنات ولا يسمح بالموث فيها أو دخولها سواء للأمن الفلسطيني أو حتى

للمواطنين أنفسهم وتم ضم معظمها للمستوطنات فعليا ما بين عامي 2000 و 2005 م قبيل الاندحار التام وتحرير القطاع بكامل ترابه من المستوطنين والجيش الصهيوني.

### مؤشرات الاستيطان في قطاع غزة:

وكما هو موضح في الجدول رقم (1) الآتي، كانت مساحة المستوطنات في قطاع غزة بما فيها المناطق الأمنية و المناطق الصفراء تمثل ما نسبته حوالي 30% من إجمالي مساحة قطاع غزة ، وعددها 19 مستوطنة و يسكنها أكثر من 7500 مستوطن و يصل عدد بيوتها إلى 1500 بيت ،وكانت المستوطنات مقامة على أفضل الأراضي الزراعية و على خزان جوفي عذب، وكان وجود هذه المستوطنات يشكل عائقا كبير أمام حركة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،بالإضافة إلى أنه تعرقل الكثير من المشاريع الإستراتيجية و التنموية ،و هذه المستوطنات تتوزع على ثلاث مناطق في قطاع غزة مما يجعلها عائقا إضافيا على حركة تنقل السلع و الخدمات و الأشخاص.

## رؤية وزارة الزراعة لموضوع إدارة المحررات بعد اندحار الاحتلال عن المستوطنات

ترتكز رؤية الوزارة إلى فكرة تقوم على أساس أن العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي و المحافظة على الأراضي الزراعية و المياه هو من صميم عمل وزارة الزراعة و معيار نجاحها، و له أهمية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العليا للدولة المتمثلة في المحافظة على الثروة الزراعية ( النباتية - الحيوانية - السمكية).

يساهم القطاع الزراعي بنسبة 6 % من إجمالي الناتج المحلي و 16% من إجمالي القوى العاملة بحجم يقارب 60 ألف عامل زراعي ومزارع.

و بالرغم من أن الأرض و المياه هما محور التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية ، فإن قطاع الزراعة يعاني من تراجع كبير في المساحات الزراعية لصالح القطاعات الاقتصادية الأخرى (المنشآت الصناعية-المباني السكنية).

و تأخذ رؤية وزارة الزراعة محورين أساسيين لإدارة الموارد الزراعية في المستوطنات التي تم تحريرها و هي :-

### 1. إدارة الأراضي الزراعية في المحررات :

في ظل الزحف العمراني الكبير للمباني السكنية على حساب الأرض الزراعية حيث يتم استنزاف هذه الأراضي بمعدل يتراوح من 6000-80000 دونم سنويا خاصة إذا علمنا أن مساحات الأراضي الزراعية عند مجيء السلطة الوطنية عام 1994 م كانت تقدر ب 170000 دونم، و أما اليوم تقدر بحوالي 100000 دونم إذا لم يتم احتساب أراضي المحررات و هذا مؤشر له دلالة خطيرة للتراجع و تدهور مساحات الأراضي الزراعية، مما يعرض مستقبل الإنتاج الزراعي للتدهور و التناقص و عدم تأمين مصادر الغذاء الضرورية لحياة شعبنا و أجيالنا القادمة.

و لإصلاح الخلل الناتج عن سوء استعمالات الأراضي فإن وزارة الزراعة تؤكد على أهمية:

- استغلال أراضي المستوطنات المستردة استغلالا زراعيا على أسس علمية حديثة .
- المحافظة عليها من التعديات الأخرى لزيادة الرقعة الزراعية ومن ثم الإنتاج الزراعي.
- تطوير النمط الزراعي و خريطة استخدامات الأراضي بما يضمن الأمن الغذائي و يحقق أهداف الحكومة واستراتيجياتها في بناء الاقتصاد المقاوم وإحلال الواردات.

لقد وضعت وزارة الزراعة برامج لإعادة تأهيل كافة الأراضي الزراعية المحررة والأراضي التي تم تحريرها من قبل العدو الإسرائيلي عبر خطة شاملة لاستعادة النشاط الإنتاجي لهذه الأراضي.

## 2. إدارة المياه في المستوطنات في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي المتوقع:

يبلغ عدد الآبار الموجودة في المستوطنات في قطاع غزة 26 بئراً، و تبلغ القدرة الإنتاجية لهذه الآبار حوالي 6 مليون متر مكعب سنوياً.

و مياه هذه الآبار عذبة ولا تزيد نسبة الكلوريد عن 350 (ppm) ملليجرام/ لتر. و تقدر كمية المياه المستهلكة في الزراعة بحوالي 2.5 مليون م<sup>3</sup>، و عليه فإن وزارة الزراعة تؤكد على ما يلي :

- استغلال منظم لبعض المساحة الزراعية الحالية في المستوطنات واستغلال الفائض من كميات المياه المنتجة في الآبار و التي تقدر 3.5 مليون م<sup>3</sup> لأغراض مياه الشرب و الصناعة.
- عدم زيادة الضخ عن معدل 30 - 35 م<sup>3</sup> في الساعة من الآبار الساحلية وذلك حفاظاً على الخزان الجوفي من التناقص حيث لا يزيد التعويض السنوي لمياه الخزان الجوفي عن (3.5 إلى 4.5 مليون متر مكعب سنوياً).
- الحفاظ على جودة المياه ومنع تسرب مياه البحر إلى الخزان الجوفي بالمحافظة على منسوب المياه في الخزان الجوفي وحمايته من الاستنزاف.

## 3. إدارة المنشآت الزراعية والبنية التحتية للمحركات:

فيما يتعلق بالمنشآت الزراعية والبنية التحتية داخل المحركات فإن جهودات وزارة الزراعة موجهة نحو حماية المرافق والمنشآت والسعي لتحقيق الاستغلال الأمثل لكافة المنشآت الزراعية القائمة ، والتي تتمثل في:

الدفينات والآبار و مزارع الأسماك وما تبقى من محطات تعبئة الخضار والمشاتل.

## 4. عدم منافسة المزارع الفلسطيني:

تحتاج المحركات إلى إعادة تنظيم وإدارة المحاصيل المزروعة فيها بما يتناسب مع احتياجات الوطن من خلال التوسع في زراعة ما يمكن زراعته من محاصيل الفجوة لحماية المنتج من ناحية وعدم منافسة المزارع والذي تعتبر المحركات منافساً له، والتنسيق الكامل مع وزارة الزراعة في هذا الخصوص لتكون المنتجات الزراعية من المحركات جزءاً من سياسة الوزارة للتنمية الزراعية وحماية المنتج وفي نفس الاتجاه الذي تسعى فيه الوزارة إلى حماية الموارد الطبيعية وحماية المنتج وتحسين دخل المزارع ورفع مستواه المادي والمعيشي.

هذه الخطوط العريضة تمثل الرؤية الإستراتيجية المرورية لوزارة الزراعة لإدارة و استغلال مصادر المياه و الأراضي الزراعية المحررة و كذلك إدارة المنشآت الزراعية.

أما فيما يتعلق بإدارة الحكومة الفلسطينية للصراع وإدارتها للأزمة السياسية، والتي تعتبر فيها وزارة الزراعة من الوزارات السيادية المعنية برسم سياسات الدولة وتحقيق طموحاتها وتأكيد برامجها، فإن الرؤية لمستقبل الأراضي وإدارتها والتي هي عمل مشترك بين كافة مؤسسات ووزارات الحكومة وعلى رأسها المجلس التشريعي الفلسطيني، فإن وزارة الزراعة تنطلق من زاوية حماية الوطن والمواطن وإن اختلف ذلك مع برامج الخطة الشاملة (Master Plane) والتي سبق أن أعدت بناء على سيناريوهات تعتقد أن الكيان الصهيوني لن يكون له دور في إدارة الأراضي أو إمكانية إعادة احتلال القطاع .

تنظر وزارة الزراعة إلى تخطيط إدارة الموارد على أنه تخطيط في ظل المخاطرة يجب أن لا يغفل السيناريوهات السيئة أبداً، ولهذا فإنها ترى أن تضع مؤشرات جديدة للتخطيط وإدارة الموارد الأرضية تقوم على أساس:

- إن الاحتلال يمكن أن يعود لفرض سيطرته على القطاع مرة أخرى.
- وأن الوضع الجغرافي القائم لا يمنع من إعادة تجزئة القطاع إلى مناطق معزولة وكانتونات.
- وأن التوزيع العمراني والزراعي القائمين كلاهما لم يعد مناسباً لا من الناحية البيئية ولا من الناحية الاقتصادية أو الأمنية.

1. وجود مناطق مفتوحة يسهل على جيش الاحتلال المرور عبرها بلا عوائق، وهي مناطق مكشوفة يصعب الدفاع عنها أو حمايتها من العدوان الصهيوني.

2. نظام الملكية الذي سبق الإشارة إليه وهو نظام لا يخدم حماية الأراضي الفلسطينية ويجب أن يتم تحديد نظم الملكية بنظامين أساسيين فقط:  
ملكية الدولة  
ملكية الأفراد والشخصيات الاعتبارية.  
وبناء على ذلك يمكننا الحديث عن:

- إعادة تخطيط الأراضي وإعادة الانتشار سكانيا في المناطق الزراعية التي تدهورت فعلا.
- تمليك أو تأجير الأراضي وضع اليد بالبيع أو التأجير الذري.
- توزيع الأراضي في المحررات للشباب الخريجين حسب نمط الاستغلال المستهدف.
- تخصيص أراض من التي ستزرع عنها الصبغة الزراعية لبناء مدن جديدة على طول خط التماس لتشكل حاجزا بشريا في وجه العدوان وخط دفاع أول لحماية القطاع.
- إعادة هيكلة الطرق والمناطق المفتوحة لخلق واقع يمنع حركة جيش الاحتلال أو يعرقلها خاصة في الطرق التي تصل ما بين المعابر الموضحة على الخريطة الآتية وبين المستوطنات سابقا:



## التوصيات :

### • التوصيات العامة المقترحة لإدارة المحررات :

يتم إدارة المستوطنات من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ممثلة وزارة الزراعة بإدارة كل ما هو متعلق بالشؤون الزراعية داخل المستوطنات من حيث الأتي:

1. وضع برامج و خطط لاستخدامات الأراضي و المياه و مشاريع يمكن تنفيذها بالإمكانيات المتاحة في ظل الحصار.
2. تفعيل دور القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة وكذلك تفعيل دور المنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي.
3. وضع برامج خلق فرص عمل للعاطلين و خصوصاً المهندسين الزراعيين و العمال الزراعيين.
4. إصدار قوانين تنظم استخدام الأراضي و تمنع التصرف العشوائي بها.
5. وضع نمط زراعي موجه نحو احتياجات السوق المحلي من محاصيل الفجوة.

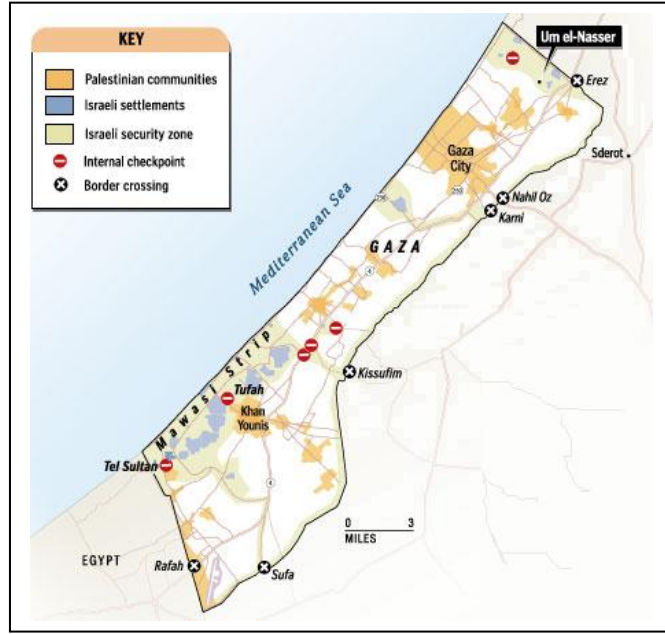
### التوصيات الإستراتيجية:

1. توفير الغطاء القانوني لكافة الخطط والبرامج التي تقوم بها الوزارات المعنية باستخدام الموارد عبر المجلس التشريعي أو أي جهة اختصاص من الجهات الرسمية.
2. حماية القطاع الزراعي صمام الأمن الغذائي لفلسطين.
3. حماية الموارد الأرضية من تعديات المواطنين خاصة في المحررات.
4. توزيع الأراضي وتأجيرها وتمليكها ضمن خطة واعية ومدروسة.
5. بناء خطة إعادة تقييم وتوزيع الموارد الطبيعية على الجهات ذات الاختصاص تبعاً لما آلت إليه الأوضاع السياسية والبيئية والجغرافية، بما يخدم حماية الوطن وتوفير الغذاء واستدامة الموارد الطبيعية حسب توجهات الحكومة الفلسطينية وبما يحقق أهدافها الإستراتيجية

## • التوصيات الفنية

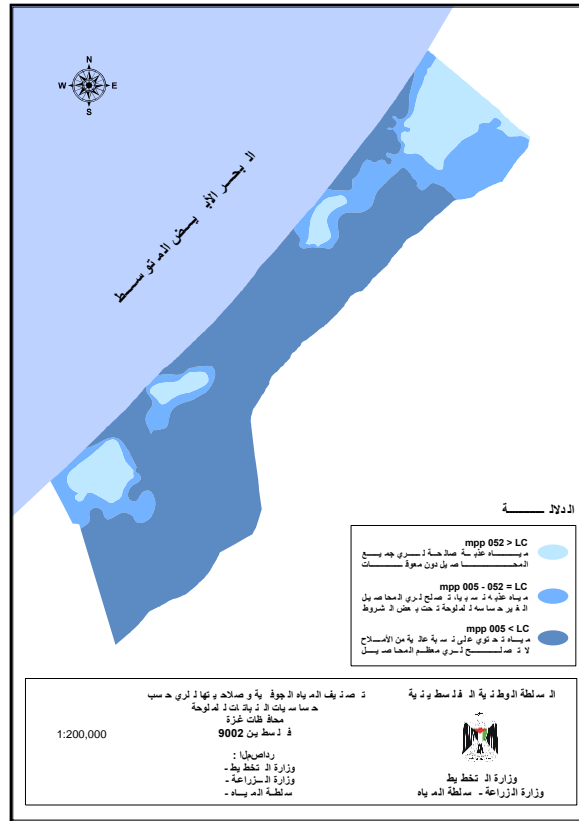
1. يجب ان تبقى أراضي المستوطنات المستردة في معظمها أراض زراعية ذات استعمال زراعي ، علما بان معظم أراضي المستوطنات هي أراضي زراعية عالية الخصوبة ومياها عذبة صالحة للري .
2. وضع خطة تأشيرية شاملة لاستغلال هذه الأراضي في المجالات المختلفة للإنتاج الزراعي ويتمثل ذلك في :-
  - التوسع في زراعة المحاصيل التي يتم استيرادها خاصة الفواكه.
  - العمل على التوسع في بناء مشاريع الإنتاج الحيواني لسد الفجوة الغذائية الضخمة في اللحوم الحمراء تحديدا..
  - تطوير مشاريع المحافظة على البيئة بمختلف أنواعها
  - التوسع في الزراعة العضوية والزراعات الآمنة
  - الاهتمام بالمشاريع الزراعية التي تتبنى فكر الاقتصاد الزراعي المقاوم تحديدا.
3. تخصيص مساحات مناسبة لإنشاء مشاتل بهدف إنتاج أشجار الفاكهة والأشجار الحرجية وذلك من اجل تقليل الاعتماد على الاستيراد وتوفير ما يلزم من الشتلات محليا .
4. تخصيص مساحات مناسبة للمركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية بغية تحقيق تقدم علمي يحدث تحسينا في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني و يشمل ذلك إنتاج و إكثار التقاوى المحسنة .
5. المحافظة على المزارع السمكية الموجودة ضمن مستوطنة دوغيت والعمل على التوسع في إنشاء المزارع السمكية من اجل زيادة الإنتاج السمكي وتقليل المستورد منه .
6. المحافظة على الكتبان الرملية والتي تعتبر بمثابة منطقة تغذية الخزان الجوفي الأهم في المناطق المحررة.
7. حماية الأراضي الزراعية من أية مشاريع صناعية كانت أو غيرها على الأراضي الزراعية .

خريطة رقم : (2) المعابر والطرق الالتفافية التي توصل إلى المستوطنات



خريطة رقم (3)

المياه الجوفية في أراضي المحررات



ملاحق

ملحق (1)

## مؤشرات الاستيطان في قطاع غزة:

الجدول رقم (1) مؤشرات الاستيطان في قطاع غزة

ملاحظات	مساحات ونسب	المؤشر
تشمل المواقع العسكرية	19	عدد المستوطنات في قطاع غزة
	26	مساحة المستوطنات الفعلية ( ألف دونم)
تتم فيها نشاطات الزراعة والصناعة والسكن	7%	% مساحة المستوطنات الفعلية من مساحة القطاع
مناطق يمنع الاقتراب منها	52	مساحة المناطق الأمنية حول المستوطنات (ألف دونم )
مناطق خطرة جدا	14 %	% المساحة الأمنية من القطاع
	27	مساحة المناطق الصفراء ( ألف دونم)
	7.4 %	% المناطق الصفراء من القطاع(ملكيات خاصة)
تعتبر ضمن ملكيات المستوطن	105	المساحة الإجمالية العامة المحيطة بالمستوطنات ( ألف دونم) تشمل المناطق الصفراء
مساحة القطاع 365 كم <sup>2</sup>	30 %	% المساحة الإجمالية من مساحة القطاع

جدول رقم 2 : المستوطنات حسب التوزيع الجغرافي و المساحة في قطاع غزة

التوزيع الجغرافي	المساحة دونم	%
مستوطنات الشمال	4494	16.8
مستوطنات غزة	2200	8.2
مستوطنات دير البلح	450	1.7
مستوطنات خان يونس	11189	41.8
مستوطنات رفح	8433	31.5
الإجمالي	26766	100

جدول رقم 3 : ملخص المؤشرات للاستيطان اليهودي حسب النشاط في محافظات غزة

النمط	العدد	المساحة دونم	%	عدد العائلات	%
زراعية	6	11076	41.4	436	35.8
إسكانية	6	8574	32.0	662	54.4
سياحية	4	2770	10.3	95	7.8
صناعية	3	2930	10.9	25	2.1
غير محددة	4	1416	5.3	0	0.0
المجموع	23	26766	100.0	1218	100.0

ملحق (2)

نموذج لإنجازات الوزارة في أراضي المحررات

## تقرير إنجازات الربع الأول للعام 2010 م (جدول رقم 4):

## المشاريع

## قائمة بالمشاريع والإنجازات التي قامت على أراضي المحررات

م	المشروع	مكان المشروع	الإنجازات
1	مشروع مشتل المليون شجرة زيتون	محررة العاشر من رمضان خانيونس	280 ألف شتلة جاهزة 700 ألف أكياس معبأة تربة فقط 300 ألف شتلة داخل الحضانة
2	مشتل اللوزيات	محررة العاشر من رمضان خانيونس	250 ألف شتلة لوز
3	مشروع النباتات الطبية والعطرية	محررة العاشر من رمضان خانيونس	<u>زعت</u> 200 ألف شتلة زعت موجودة 500 ألف شتلة زعت تم توزيعها <u>ميرمية</u> 300 ألف شتلة ميرمية 500 ألف شتلة ميرمية تم توزيعها <u>اكليل الجبل</u> 160 ألف شتلة أكليل الجبل <u>الريحان</u> 150 ألف شتلة ريحان
4	مشروع أصول الأشجار	محررة العاشر من رمضان خانيونس	تم زراعة 30 دونم (لوزيات وحمضيات) 16 دونم جاهزة للزراعة
5	مشروع الكمبوست	محررة قسطل - دير البلح	240 طن (كمبوست + سلاج) في نهاية عام 2009 200 طن في عام 2010
6	الزراعة العضوية		مرفق يوجد ملحق لانجازات الزراعة العضوية
7	مشروع حدائق ذات بهجة		3500 شتلة تفاح عمر سنة 3000 شتلة زيتون 1200 جوافة

1000 فسيلة نخيل			
70 نخلة كبيرة			
1150 شتلة رمان			
1200 شتلة تين			
620 شتلة ليمون			
200 شتلة لوزيات			

## (2) إنجازات محطة القسطل للزراعة العضوية

إنتاج السماد العضوي ( الكومبوست ) خلال الربع الأول للعام 2010 م:

**الكومبوست "سماد الذبال":**

قام المحطة بإنتاج الكومبوست وهو الناتج من عملية التخمير البيولوجية التي تتحول فيها المخلفات العضوية الى سماد عضوي طبيعي، عال القيمة وأساسي للزراعة العضوية غير المعتمدة على المواد الكيميائية.

**الكميات المنتجة من الكومبوست:**

**جدول رقم 5 كميات إنتاج الكومبوست بمحطة القسطل**

م	التاريخ	الكمية / طن
1	من 2009/7/12 إلى 2010/1/1	250
2	من 2010/1/1 إلى 2010/4/1	200
3	الخطة المقترحة لنهاية العام	1000

**التجارب التي تمت بالمحطة:**

قامت المحطة بالتجارب الآتية:

- 1 - استخدام التخمير الهوائي في إنتاج الكومبوست ومقارنة بين التخمير الهوائي والا هوائي
- 2 - استخدام العصارة الناتجة من مطامير النفايات الصلبة كبادئ لعملية إنتاج الكومبوست
- 3 - استخدام حقول القصب في إنتاج الكومبوست
- 4 - تأثير إضافة السماد البلدي على سرعة وجودة الكومبوست
- 5 - شكل وحجم كومة الكومبوست على سرعة التحلل
- 6 - تأثير فصول السنة على سرعة التخمير في كومة الكومبوست
- 7 - تأثير كمية المياه المضافة على سرعة التحلل



## إنجازات الزراعة العضوية في محررة القسطل للربع الأول من العام 2010 م

- 1- بدء برنامج الزراعة العضوية لهذا العام بما يأتي.
- 2- زراعة دونم بندورة بتاريخ 2009/10/21 من صنف - 593 - بعدد 1600 شتلة.
- 3- زراعة دونم باذنجان بتاريخ 2009/10/26 من صنف - كلاسيك - بعدد 1600 شتلة.
- 4- متابعة ومراقبة الزراعة العضوية والقيام بالعديد من الأعمال منها:

- الإشراف على الري بالكميات المناسبة والتي يحتاجها كل محصول.
- التسميد بالكومبوست في الفترات المناسبة.
- إزالة النباتات المصابة وزراعة بل منها من الأفرع التي تم تعليقها.
- إزالة الأوراق المصابة من محصول الباذنجان.
- استخدام تقنية الضرب على الأسلاك واستخدام ماتور الهواء لكي تتم عملية عقد الأزهار.
- تعليق اللوحات الصفراء.
- جني المحصول وتعبئته في كراتين.
- المساهمة في نشر ثقافة الزراعة العضوية.
- استقبال الجولات الإرشادية للمزارعين وشرح لهم طرق وفوائد الزراعة العضوية.
- زراعة نصف دونم زعتر.
- زراعة نصف دونم ميرمية.

### (3) إنجازات محررة العاشر من رمضان

1. مشروع / مشتل الزيتون
2. مشروع / النباتات الطبية
3. مشروع / مشتل اللوزيات
4. مشروع / مزرعة أمهات الأشجار

#### معوقات العمل:

1. التوقف عن العمل تماما خلال الفترة من 1/2 - 2010/1/17.
2. مشكلة المياه التي كانت تعاني منها المحررة خلال الفترة السابقة.
3. مشكلة انقطاع التيار الكهربائي يترتب عليها عدم الزراعة إلا ثلاث أيام في الأسبوع.

## جدول رقم 6 الإنتاج في مشتل الزيتون واللوزيات

م	البيان	المنطقة	العدد المعبأ	ما تم زراعته حتى تاريخه	
				زيتون	لوز
1	مشتل الزيتون	دفيئة رقم 1	21618	21618	-----
		دفيئة رقم 2	39277	39277	-----
		دفيئة رقم 3	38412	38412	-----
		دفيئة رقم 4	142740		-----
2	مشتل اللوزيات	الجهة الشمالية لوز	256095	256095	-----
		الجهة الجنوبية زيتون	198500	174000	-----
		المنطقة المكشوفة	182000		-----
		الإجمالي	878642	273307	256095

## ثانياً: مشتل النباتات الطبية

## جدول رقم 7 الإنتاج في مشتل النباتات الطبية والعطرية

م	الصنف	الكمية المنتجة
1	زعتر	480 الف شتلة
2	مراميه	160 الف شتلة
3	إكليل الجبل	20 الف شتلة
5	ريحان	80 الف شتلة
6	ليف	4000 شتلة
7	تمر حنة	2000 شتلة
8	حنظل	2000 شتلة

